



دور المصرف المركزي في زيادة حجم الاقتصاد والسيطرة على التضخم

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

إقتصاد لبنان بين اليوم والغد، جامعة سيدة اللويزة

٢٢ نيسان ٢٠١٠ | بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

٢	المقدمة	.I
٢	إعادة الثقة بالعملة الوطنية	.II
٣	تحفيز التسليفات للقطاعات الإنتاجية	.III
٣	المحافظة على قطاع مصرفي سليم	.IV
٤	تشجيع الاستثمار	.V
٤	دور المصرف المركزي في الحد من التضخم	.VI
٥	أهمية إعادة إحياء الطبقات المتوسطة	.VII
٦	الخلاصة	.VIII

المقدمة

سوف أعرض في مداخلي اليوم لأبرز التدابير المتخذة من قبل المصرف المركزي لتحفيز النمو الاقتصادي في لبنان والسيطرة على التضخم وسأتناول بعدها أهمية إعادة إحياء الطبقات المتوسطة في لبنان والمحافظة على استمرارها في زيادة حجم الاقتصاد وتفعيل النمو.

دور المصرف المركزي في تحفيز النمو الاقتصادي

تشير المادة سبعين من قانون النقد والتسليف إلى أن مهمة المصرف المركزي العامة هي "المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم" ويندرج العمل على زيادة حجم الاقتصاد والسيطرة على التضخم من ضمنها.

هدفت السياسة النقدية المعتمدة من قبل مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٣ إلى أربعة أهداف رئيسية هي:

- ١- إعادة الثقة بالعملة الوطنية
- ٢- تحفيز التسليفات للقطاعات الإنتاجية
- ٣- المحافظة على قطاع مصرفي سليم
- ٤- تشجيع الاستثمار

١. إعادة الثقة بالعملة الوطنية

إن الثقة هي العامل الأساسي للتطور الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار. وقد عملت سياسة استقرار سعر صرف الليرة بشكل أساسي على استرداد الثقة والحد من التضخم بعد أن عرف لبنان تدهوراً حاداً لسعر صرف الليرة منذ أواسط الثمانينات لغاية العام ١٩٩٢ حيث تضاعفت الأسعار بشكل تضخم مفرط Hyperinflation.

وبالرغم من الإقبال الحالي على الليرة اللبنانية، فإن مصرف لبنان متمسك بسياسة التثبيت النقدي بمستوياتها الحالية باعتبار أن مصلحة لبنان هي في استقرار عملته الوطنية، ولا توجد أي مصلحة اقتصادية في تحسين سعر الصرف. إن لبنان بلد مستورد، ومستوى الحياة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين مرتبط بسعر الليرة، وأي تعديل يخفض من قيمتها سينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بما فيه الاستقرار التسليفي ونجاح سياسات الخصخصة مستقبلاً" وغيرها من سياسات تحفيز الاستثمار المنتج.

II. تحفيز التسليفات للقطاعات الإنتاجية

أدرك مصرف لبنان، ومنذ مدة طويلة، أن التسليف المدروس والمنظم يشكل ركيزة للنمو الاقتصادي حيث جهد خلال السنوات الماضية في تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وزيادة فرص العمل. فقام بوضع الشروط التنظيمية لإفادة المصارف من دعم الدولة للفوائد المدينة للقروض التي تمنحها للمؤسسات الصناعية أو السياحية أو الزراعية أو تلك الممنوحة عبر المؤسسات الدولية. وقد حدد مصرف لبنان الحالات التي تحصل فيها المصارف على إعفاءات خاصة من الاحتياطي الإلزامي مثل منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقاء كفالة من شركة كفالات والقروض الإنتاجية والقروض السكنية الممنوحة من قبل المؤسسة العامة للإسكان. كما أعفى المصارف من الاحتياطي الإلزامي لدى منحها قروضاً صغيرة إلى مؤسسات الإقراض الصغير أو حين تقوم مباشرة بمنح القروض الصغيرة للمؤسسات التي تتألف من أربع أشخاص أو ما دون لإطلاق وتطوير مشاريعهم الإنتاجية.

كما قام مصرف لبنان، في حزيران ٢٠٠٩، بتوسيع دائرة الحوافز للتسليف المحلي المدروس والمنظم، حيث أصدر تعاميم تهدف إلى تشجيع الإقراض بالليرة اللبنانية بكلفة أقل من خلال تقديم إعفاءات جديدة من موجب تكوين الاحتياطي الإلزامي بحدود معينة، وذلك لتمويل قروض للمسكن الأول أو لمتابعة التعليم العالي وكذلك لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة أو أي مشروع استثماري جديد ينطلق لغاية حزيران ٢٠١١، مما يساهم في تحريك الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة.

وقد آلت هذه التحفيزات إلى إعادة إحياء التسليفات للقطاع الخاص بحيث ارتفعت بمعدل ٣٤%، علماً أن ارتفاع مضاعف التسليف Credit Multiplier له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

III. المحافظة على قطاع مصرفي سليم

تركزت جهود مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٣ على إرساء مجموعة متكاملة من النظم المصرفية التي، قد تكون اعتبرت متشددة في حينها لكنها، أثبتت فعاليتها وكفاءتها في جعل القطاع المصرفي، المؤتمن الأساسي على مدخرات اللبنانيين، أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال حث هذا القطاع على التجهز بالخبرات والمهارات والتقنيات العالية التي تؤهله للتمدد في الأسواق الإقليمية والدولية والانخراط بكفاءة في العولمة المالية وتسهيل عليه التكيف وجبه الصعاب والأزمات على اختلاف أنواعها وآخرها ارتدادات الأزمة المالية العالمية الراهنة.

من أهم ركائز السياسة المصرفية العامة المعتمدة من مصرف لبنان خلال السنوات السابقة تحسين رسملة المصارف ومطابقتها بتكوين نسب ملاءة عالية تعدت مؤخراً نسبة الـ ١٢% وبالاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة تفوق حالياً نسبة الـ ٣٠% من أصل الميزانية المجمعة للمصارف، والتركيز على اعتماد مؤونات عامة ورافعة مالية أقل، كما ومطالبة المصارف، بالربط بين القيام بنشاطات معينة ومقدار قيمة الأموال الخاصة للمصرف وأيضاً بتطبيق المعايير الدولية فيما خص الإدارة الحكيمة والشفافية والمحاسبة ومكافحة تبييض الأموال إضافة إلى الحث على اعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التجارية من القرض وإدارة المخاطر وسياسات فوائد واقعية تمنع السعي وراء مردود مرتفع يحمل المزيد من المخاطر، وكذلك التشديد مؤخراً على توزيع نسبة أقل من الأرباح ورسملة جزء منها لتشكل عنصراً مساعداً للقطاع المصرفي في حال الأزمات.

كما قضت سياسات مصرف لبنان بالحوول دون إفلاس المصارف في لبنان عبر تشجيع عمليات الدمج دون إيقاع خسائر للمودعين. وقد خرج من السوق ٣٠ مصرفاً خلال العقد والنصف الماضي من دون تكبيد أية خسارة أو تسجيل كلفة على المودعين. ومن جهة أخرى، فإن الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي قد ساهم في تضاعف قدرة القطاع المصرفي على تمويل الدين العام وسمح بتجنب آثار سلبية قد كان من الممكن أن تطال النمو الاقتصادي بشكل مباشر نتيجة إدارة الدين العام كما هو الحال في اليونان.

١٧. تشجيع الاستثمار

إن مفاد ثبات سعر الصرف هو تشجيع الاستثمار الخاص وذلك لأن الاستقرار عامل أساسي لإنجاح توقعات المستثمرين. ويظهر استطلاع الأوضاع الاقتصادية إلى ارتفاع الاستثمار الصناعي والاستثمار العقاري منذ العام ٢٠٠٦.

ومن جهة أخرى عمل مصرف لبنان على تشجيع المبادرة عبر إطلاق برامج لتفعيل الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد على النطاق الصغير والمتوسط وذلك عبر توحيد الجهود على الصعيد الوطني كإستحداث حاضنات، واستقطاب الرأس المال المخاطر....

(ESA, Berytech, SouthBic, BIAT, Bader, MIT Business plan,

تحت مظلة (Young Entrepreneurs Lebanon)

١٧. دور المصرف المركزي في الحد من التضخم

أما فيما يتعلق بالحد من التضخم، وكما أشرت سابقاً، فقد ساهمت سياسة تثبيت سعر الصرف باستعادة الثقة ولجم التضخم المفرط بصورة حاسمة وصل إلى أرقام غير مسبوقه في الثمانينات وبداية التسعينات.

ويلجأ مصرف لبنان إلى تعقيم السوق المالي للجم التضخم عندما تكون السيولة فائضة وذلك عبر إصدار شهادات إيداع بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي.

٧١. أهمية إعادة إحياء الطبقات المتوسطة

الأهمية

إن المعيار الحقيقي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية هو في مدى مساهمتها في بناء طبقة متوسطة واسعة ومندمجة في الاقتصاد الوطني. فالطبقة المتوسطة هي صمام الأمان الاجتماعي والاقتصادي، بل، والسياسي، وهي التي يعتمد عليها تماسك الهرم الاجتماعي. فكلما اتسعت هذه الطبقة واستقرت أوضاعها، كلما كان هنالك استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي. فالمجتمعات التي لها تاريخ طويل من الاستقرار، هي تلك التي تمثل طبقتها المتوسطة الشريحة الأوسع، بحيث لا تشكل القمة والقاعدة إلا أعداداً لا تصل في مستواها إلى عدد الطبقة المتوسطة. إن الخطر يكمن في انكماش الطبقة المتوسطة وانحدار أعداد كبيرة منها إلى قاعدة الهرم، بحيث يصبح الأكثر عدداً في المجتمع، وتبقى القمة عبارة عن قلة معزولة لا علاقة لها ببقية المجتمع مما ينتج خللاً حقيقياً في المجتمع وخطراً قد لا تبين آثاره إلا بعد حين.

وبحسب تصريح صادر عن نائب المدير العام لمكافحة الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي، داني لبيزغر، في شهر آذار ٢٠٠٨، « يمكن القول، في أنموذج البلدان ذات الدخل المنخفض، أن هنالك ٣٠% من السكان تحت خط الفقر والنخبة في أعلى العُشر، ولذلك يعتمد التقدم والتطور إلى حد كبير على الطبقة المتوسطة التي تشكل ٦٠%. في كثير من البلدان النامية، توفر هذه الشريحة قدراً كبيراً من الاستثمارات المحلية، القوة الشرائية، واليد العاملة، ويمكن القول، (أنها توفر) الاستقرار الاجتماعي. كما تقدم هذه الشريحة التي هي فوق خط الفقر أنموذجاً للفقراء. يتعين على الحكومات أن تضاعف الجهود خاصة على الـ ٦٠% المتوسطة خاصة في مجال التعليم الثانوي، في مهارات التدريب لزيادة فرص العمل، في توفير السكن وصولاً إلى تكوين الثروات».

الواقع في لبنان

يظهر التقرير حول "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" المعد من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي في العام ٢٠٠٨، أن:

- حوالي ثمانية في المائة من السكان اللبنانيين يعيشون تحت ظروف الفقر المدقع (أي أقل من خط الفقر 'الأدنى') وهذا يعني أن حوالي ٣٠٠ ألف فرداً غير قادرين على تلبية

احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والحاجات الغير متعلقة بالتغذية. يعادل خط الفقر الأدنى (عند تحويل سعر الصرف الرسمي الحالي) ٢,٤٠ دولار أمريكي للفرد يومياً.

- حوالي ٢٨,٥ في المائة من السكان، أي نحو مليون لبناني، يعيشون دون خط الفقر الأعلى، أي أن مستوى استهلاكهم أقل من ٤ دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد.

وفي دراسة لميزانية الأسر للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المعدّة من قبل إدارة الإحصاء المركزي قمنا بمحاولات لتحديد الطبقة المتوسطة في لبنان ووجدنا بعد التمعّن في توزيع الدخل من جهة والاستهلاك من جهة أخرى، وذلك بعد تعديل توزيع الإنفاق السنوي حسب الأفراد وفق نسب التضخم من العام ٢٠٠٤ للعام ٢٠٠٩، أن الطبقات المتوسطة تضم الأفراد ذوي الإنفاق اليومي المتراوح بين \$٥,٦ و \$٢٢,٧ وتشكل ٦٣% من المجتمع.

إن التفاوت في المداخيل يؤثر على أنماط الاستهلاك، وبالتالي على بنية ميزانية الأسر فنلاحظ أن الإنفاق الأسري على المسكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات يتصدر الباب الأول من أبواب الإنفاقات بشكل عام مع وجود بعض التفاوت بين الأسر ذات المداخيل الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة على نحو ٣٤%، ٢٧% و ٢١% بالتوالي.

ونلاحظ أن الأسر ذات المداخيل الضعيفة أنفقت جزءاً مهماً من ميزانيتها على الغذاء (ما يزيد عن ٢٣,٤%) والصحة (١٤,٨%) في المقابل تدنى حجم هذا الإنفاق لدى الأسر ذات المداخيل المرتفعة ليلبغ نسب الـ ١٤,١٦% و ٤,٢% على التوالي.

كذلك ازداد حجم الإنفاق الأسري على النقل والتسلية مع ارتفاع الدخل، فقد بلغت نسبة الإنفاق على النقل والتسلية لدى الأسر المرتفعة الدخل ١٥,٤٩% و ٥,٥% على التوالي في حين بلغت ٦,٠٧% و ٢,٦٦% لدى الأسر المنخفضة الدخل. أما التعليم فهو يحتل المرتبة الرابعة من أبواب الإنفاق الأسري للمداخيل المتوسطة والمرتفعة في حين يحتل المرتبة الخامسة من أبواب الإنفاق الأسري للمداخيل المتدنية.

ووفقاً لأبواب الإنفاق الأسري، فإن الطبقات المتوسطة تعنى بشكل مباشر بالقروض للمسكن الأول أو لمتابعة التعليم العالي التي قام مصرف لبنان بتحفيزها.

.VII الخلاصة

إن توجهات مصرف لبنان الأخيرة لتحفيز دور القطاع الخاص وإطلاق عمليات التسليف بالليرة اللبنانية سوف تبعد أسواقنا عن المضاربة وتخفف من المخاطر لدى القطاع المصرفي وتؤمّن قدرة أكبر على النمو والتحكم بالتطورات الاقتصادية خصوصاً لجهة توفير فرص عمل أكثر لشريحة واسعة من اللبنانيين، كما أنها سوف تعيد إلى الليرة دورها كعملة تسليف ومحاسبة

بعدها كانت إلى فترة طويلة عملة ادخار وتداول بشكل محدود أيضاً" الأمر الذي يعزز إعادة تفعيل الاقتصاد الوطني.

ومن المرتقب أيضاً أن يكون لتوجهات مصرف لبنان الأخيرة دوراً كبيراً من حيث تفعيل وتشجيع توجيه التحويلات المالية للمهاجرين إلى لبنان نحو استثمارات وفرص عمل جديدة، خصوصاً بعد بلوغ حجم التحويلات رقم قياسي غير مسبق قيمته ٧ مليار دولار بحسب البنك الدولي، مما رفع لبنان إلى المرتبة الثانية في المنطقة بعد مصر من حيث حجم التحويلات، وأيضاً إلى المرتبة الأولى في المنطقة والسابعة في العالم من حيث حجم التحويلات إلى الناتج الإجمالي. إن مصرف لبنان مستمر في سياسة الاستقرار النقدي لأن الحفاظ على سلامة النقد الوطني بات يشكل الركيزة الأساسية لتدعيم الثقة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على المستوى المعيشي لشريحة واسعة من اللبنانيين.

إن إعادة إحياء الطبقات المتوسطة في لبنان وتأمين العدالة الشاملة في توزيع الدخل الوطني لا يمكن أن تتحقق بسياسات مصرف لبنان وحدها، وإنما هي بحاجة لسياسات حكومية مالية داعمة وإصلاحات اقتصادية طال انتظارها. لذلك فإن الأولوية، وفي ظل المخاطر التضخمية المتوقعة واحتمال ارتفاع الأصول والذهب، تكمن في مكافحة عجز الموازنة لتحرير موارد إضافية للتنمية. والأمر الملح هو إسراع الحكومة الجديدة في تطبيق الإصلاحات في قطاع الطاقة والكهرباء والاستفادة من السيولة المتوافرة بالليرة اللبنانية التي، إذا ما أحسن استعمالها، تكفي لتوفير التمويل المطلوب للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كبرى تحتاج إليها البلاد في مجالات عدة وخصوصاً في مجال الطاقة والبيئة والمياه مما سيفضي إلى تخفيض مهم في عجز الموازنة ويفتح أمام البلاد فرصة ذهبية لتحسين مناخ الاستثمار وتأسيس اقتصاد حديث ديناميكي، يوفر فرص عمل لـ ٢٤ ألف متخرج جامعي سنوياً ومداخيل أفضل تحسن القدرة الشرائية لدى الطبقات المتوسطة وتعيد لها دورها الأساسي في تفعيل عجلة الاقتصاد.

وشكراً.